

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

The impact of internal governance mechanisms on the Financial Reporting Quality and the annual net profit rate applied to some Egyptian companies

الأستاذ الدكتور

أحمد محمد لطفى غريب (1)

استاذ مساعد المحاسبة والمراجعة
كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة
الزقازيق

الأستاذ الدكتور

رمضان عبدالحميد الميهي (2)

استاذ مساعد المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

لطفى السيد عراقي الجوهري (3)

مدرس مساعد المحاسبة بقسم نظم المعلومات
المحاسبية والكمية
كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق

(1) د. أحمد محمد لطفى غريب: أستاذ مساعد المحاسبة ورئيس قسم نظم المعلومات المحاسبية والكمية ، بشعبة العلوم المالية والإدارية بكلية التكنولوجيا والتنمية جامعة الزقازيق.

(2) د.رمضان عبدالحميد الميهي حصل على الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة من كلية التجارة ببورسعيد جامعة قناة السويس عام 1989، ودكتوراه الفلسفة في المحاسبة من كلية التجارة ببورسعيد جامعة قناة السويس عام 1993، ثم تم ترقيته إلى درجة أستاذ مساعد في 2017/12/27، وحالياً أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة مدينة السادات.

(3) لطفى السيد عراقي الجوهري: مدرس مساعد بقسم نظم المعلومات المحاسبية والكمية ، بشعبة العلوم المالية والإدارية بكلية التكنولوجيا والتنمية جامعة الزقازيق .

ملخص البحث :

استهدفت هذه الدراسة محاولة بيان تأثير آليات الحوكمة الداخلية (لجان المراجعة ،نظام للمراجعة الداخلية الفعال ،مسئوليات مجلس الإدارة ،الإفصاح والشفافية)على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية. وخلصت الدراسة الميدانية إلى : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوي، وبناءً عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوي، وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لآلية نظام المراجعة الداخلية الفعال على معدل صافي الربح السنوي، وبناءً عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية ومعدل صافي الربح السنوي. ، وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعدها على مسؤولية مجلس الإدارة على معدل صافي الربح السنوي، وبناءً عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤولية مجلس الإدارة ومعدل صافي الربح السنوي." ، وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعدها الإفصاح والشفافية على معدل صافي الربح السنوي، وبناءً عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية الإفصاح والشفافية ومعدل صافي الربح السنوي."

Abstract:

This study aimed at attempting to demonstrate the impact of internal governance mechanisms (audit committees, an effective internal audit system, board responsibilities, disclosure and transparency) on the quality of financial reports and the annual net profit rate by applying to some Egyptian companies. The field study concluded: Rejecting the null hypothesis and accepting the alternative hypothesis that there is a statistically significant relationship between the audit committee dimension and the annual net profit rate, and that there is a statistically significant relationship with the effective internal audit system on the annual net profit rate, and that there is a statistically significant relationship between Responsibilities of the Board of Directors and the annual net profit rate. , And that "there is a statistically significant relationship between the mechanism of disclosure, transparency and the annual net profit."

القسم الأول : الإطار العام للبحث:

1 :المقدمة ومشكلة الدراسة:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية ، وقد نجم عن هذه الأزمات تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها، مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقات في الشركة. وعلى غرار فضيحة شركة Enron الأمريكية التي نتجت عن تساهل المدققين الخارجيين مع مجلس الإدارة، وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة، الأمر الذي أدى إلى انهيار الشركة، ووضعت الجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية قواعد سرربانز أوكسلي عام 2002 لضبط عمل شركات المساهمة العامة (صالح، 2010، 45)

وإذا كانت ممارسة الإدارة نحو إدارة الأرباح يحقق مصالحها في الأجل القصير إلا أنها لا بد وأن تتعارض مع مصالح المنشأة ككل في الأجل الطويل، حيث ترتبط إدارة الأرباح بجودة المعلومات المحاسبية نظراً لأن تدخل الإدارة في عملية التقارير المالية من شأنه أن يؤثر على رقم الربح سواء بالزيادة أو النقص، وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم تعبير قائمة الدخل عن نتيجة أعمال الشركة وعدم عدالة قائمة المركز المالي في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للشركة في تاريخ معين. وتحد

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية ممارسات إدارة الأرباح من دور المحاسبة في تحقيق حوكمة الشركات حيث يعتمد هذا الدور في جوهره على التقارير المالية التي تمثل أداة مهمة لتفعيل آليات الحوكمة . وقد استدعى الأمر إلى الاهتمام بحوكمة الشركات وآلياتها الداخلية من خلال لجان المراجعة و نظام المراجعة الفعال ومجلس الإدارة والإفصاح والشفافية. واستلزم هذا وجود آليات داخلية للحكم على جودة التقارير المالية، ويمكن تحقيق هذه الجودة من خلال ضرورة تحقيق جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركة والالتزام بالمعايير المحاسبية. كما تعتمد جودة التقارير المالية للشركة على الجودة الشاملة لكل مراحل التقارير المالية بداية من اعدادها من قبل الإدارة المالية للشركة وانتهاء بعمل المراجع الخارجي.

مشكلة البحث :

يحاول الباحث في هذه الدراسة، دراسة تأثير آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل التالي: ما تأثير آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر؟ ويندرج من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مدى تأثير وجود لجان المراجعة على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر؟.
- 2- ما مدى تأثير وجود نظام المراجعة الداخلية الفعال على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر؟.
- 3- ما مدى تأثير مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر؟.
- 4- ما مدى تأثير الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر؟.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1- دراسة (عيسى، 2008) بعنوان: العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات ، وهي دراسة تطبيقية هدفت من خلال شقها النظري الى الوقوف على العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية، طبقاً لما اقترحه المعايير التي أصدرتها المؤسسات المهنية، وهدف الشق التطبيقي منها الى اختبار تأثير تلك العوامل على جودة وظيفة المراجعة الداخلية، والتحقق عملياً مما إذا كان لجودة المراجعة الداخلية دوراً إيجابياً في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر، وقد خلصت الدراسة الى أن تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية يؤدي الى إحكام الرقابة على المنشأة وتذنية المخاطر التي قد تتعرض لها، كما يؤدي الى تحقيق التفاعل الجيد مع باقي أطراف حوكمة الشركات، مما ينعكس بصورة إيجابية على الحوكمة.

2- دراسة (سامي 2009) بعنوان: دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ، هدفت الدراسة إلى تحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة الأرقام المحاسبية بالقوائم المالية المنشورة بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية. وقد حاولت الدراسة ابراز دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية حوكمة الشركات وتحليل أثر لجان المراجعة على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وخاصة جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية ، وتوصلت الى أن لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية لم تحظ بالاهتمام الكافي سواء من حيث جهود المجامع المهنية وهيئة سوق المال أو من حيث المتطلبات التشريعية والتنظيمية.

3- (دراسة محمد 2011) بعنوان: دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح تأتي هذه الدراسة لتوضح مدى مساهمة لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية لتقديم بعض النتائج التي تفيد قطاع الأعمال في مجال تعزيز ثقة المستثمرين في التقارير المالية وذلك بتقديم بيانات مالية خالية من الغش والاحتيال والتضليل. والتعرف على آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

4-دراسة (محمد، عبدالرحمن عبدالفتاح، 2011)، بعنوان: نموذج مقترح لقياس أثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية : دراسة ميدانية. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة الأرباح المحاسبية المقاسة بالمستحقات الكلية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

ضرورة الاهتمام بأثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة الأرباح المحاسبية باعتبار أن رقم الأرباح يعتبر مقياس مهم للأداء بالشركات وبالتالي جودة رقم الأرباح يؤدي إلى جودة مقاييس الأداء. أن الاعتماد على رقم الأرباح وحده دون الأخذ في الاعتبار العوامل التي قد تؤدي إلى تخفيض مستوى الأرباح، كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات، قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية. الاهتمام المتزايد بتطبيق آليات الحوكمة، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها الشركات، وتضفي الثقة على المعلومات المنشورة بالقوائم المالية. تعدد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ومنها آليات مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، وتحقيق الإفصاح والشفافية، والحد من ممارسات إدارة الأرباح، كل هذه الأبعاد تؤدي إلى جودة الأرباح المحاسبية ومن ثم جودة المعلومات المحاسبية.

أن الدراسة التطبيقية على الشركات المصرية، أكدت أن هناك علاقة عكسية بين ملكية مجلس الإدارة لأسهم في الشركة وبين جودة الأرباح المحاسبية، وأن هناك علاقة طردية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة- استقلالية لجنة المراجعة- خبرة أعضاء لجنة المراجعة- خبرة المراجعين الداخليين) وبين جودة الأرباح المحاسبية وأن هناك مقاييس عديدة لقياس جودة الأرباح، ولكن البحث استخدم مقاييس المستحقات الكلية لقياس جودة الأرباح وكما ورد بتفاصيل البحث

5- دراسة (عفيفي، 2014) بعنوان: التأثيرات المباشرة والوسيطية بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح، وسياسة التوزيعات النقدية " دراسة اختيارية على الشركات المصرية ". هدفت الدراسة إلى اختبار التأثير المباشر وغير المباشر لحوكمة الشركات على سياسة التوزيعات النقدية وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وخلص الباحث إلى أنه يمكن لحملة الأسهم أن يستفيدوا من سياسة التوزيعات إذا ما نظر مجلس الإدارة بعناية أكثر إليها بوصفها جزءاً متكاملًا من استراتيجية الشركة ككل، وإعطاء اهتمام أكثر لمصلحة المساهمين بدلاً من سعيهم لتحقيق مصلحتهم الذاتية، وأن جودة الأرباح يمكن ان تلعب دوراً مهماً في علاقة حوكمة الشركات بسياسة التوزيعات، كما أسهمت الدراسة في استجلاء العلاقة بين حوكمة الشركات ومدفوعات التوزيعات وتحسين فهمنا عن محركات ودوافع الشركات لدفع توزيعات للمساهمين فيها.

6-دراسة (AL Daoud , al , 2015) بعنوان **The Impact of Internal Corporate Governance on the Timeliness of Financial Reports of Jordanian Firms: Evidence using Audit and Management Report Lags** ، وتستكشف هذه الدراسة تأثير استقلالية مجلس الإدارة ، وحجم المجلس ، وازدواجية الرئيس التنفيذي ، واجتهاد مجلس الإدارة ، والخبرة المالية لمجلس الإدارة ، ووجود لجنة التدقيق بالإضافة إلى نوع القطاع على توقيت التقارير المالية بين الشركات الأردنية المختارة. يتم قياس توقيت التقارير المالية من خلال تأخر تقرير التدقيق (ARL) وتأخر تقرير الإدارة (MRL). تغطي هذه الدراسة 112 شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لعامي 2011 و 2012. وتشير نتائج نموذج ARL إلى أن الشركات التي لديها أعضاء في مجالس إدارتها مستقلين عن الإدارة تستغرق وقتاً أقصر بكثير لإعداد وإصدار تقاريرها المالية. تشير النتائج إلى أن الشركات التي لديها عدد أكبر من أعضاء مجلس الإدارة ترتبط بتأخر أعلى في تقرير التدقيق. تظهر النتائج أيضاً أن الشركات التي فصلت بين دور الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة أسرع في نشر التقارير المالية من الشركات التي تجمع بين أدوار الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن مجالس الإدارة مع المزيد من الاجتماعات تجعل تقرير التدقيق أقصر. تدعم النتائج أيضاً تلك الحجة القائلة بأن وجود لجنة تدقيق يمكن أن يحل عدم تناسق المعلومات بين الإدارة والمراجعين الخارجيين والذي بدوره سيؤدي إلى تقليل تأخر تقرير التدقيق وتأخر تقرير الإدارة. ومع ذلك ، تظهر نتائج نموذج MRL أن تأخر تقرير الإدارة مرتبط بشكل إيجابي بحجم مجلس الإدارة الكبير وعناية مجلس الإدارة وسلباً بوجود لجنة تدقيق. خلصت هذه الدراسة إلى أن الهياكل الجيدة لحوكمة الشركات تلعب دوراً رئيسياً في تحسين جودة توقيت التقارير المالية.

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

7- (دراسة : بن لسود، 2015) : بعنوان: دور آليات حوكمة المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الارباح وتركزت مشكلة الدراسة في الحد من ممارسات ادارة الارباح بالمصارف السودانية.

تناولت الدراسة دور آليات حوكمة المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الارباح وتركزت مشكلة الدراسة في الحد من ممارسات ادارة الارباح بالمصارف السودانية من خلال تفعيل واعتماد آليات حوكمة مهنة المراجعة في هذا الاتجاه ضماناً للحصول على تقارير مالية تتسم بخصائص الجودة، وهدفت هذا الدراسة للتعرف علي واقع آليات حوكمة مهنة المراجعة بالمصارف السودانية والتعرف على مستوى ممارسات ادارة الارباح واختبار اثر آليات حوكمة مهنة المراجعة، المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية و جودة المراجعة ولجنة المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في سبيل الاجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق اهدافها نظراً لملائمة هذا المنهج لأغراض هذه الدراسة ، توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها: ان ممارسات إدارة الأرباح تؤثر علي جودة التقارير المالية للوحدات الاقتصادية وان الحوكمة تسهم في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح، وقدمت الدراسة عدة توصيات منها ضرورة التزام المصارف السودانية بتفعيل متطلبات حوكمة المراجعة الداخلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح والعمل على تطوير أداء المراجعة الداخلية بالمصارف السودانية ضماناً للحد من ممارسات إدارة الأرباح. تناولت هذه الدراسة دور آليات حوكمة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتختلف عن دراسة الباحث في أنها لم تتناول أثر حوكمة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي.

8-دراسة سليم، أيمن عطوة عزازي (2019) بعنوان : تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. حيث قام الباحث باختبار فروض الدراسة على عينة مكونة من (112) شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية وتنتمي لقطاعات غير مالية خلال الفترة من 2016 إلى 2017 وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد. وقد خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة الجيدة تلعب دوراً هاماً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب. أما بالنسبة للاختبارات التجريبية، فإن النتائج التي تم التوصل إليها قد كشفت أن متوسط فترة نشر التقارير المالية في الشركات المصرية تبلغ 72 يوماً. إلى جانب ذلك، تشير النتائج إلى أنه كلما تم نشر تقرير المراجعة خلال مدة قصيرة، كلما كان ذلك مؤشراً على جودة خصائص مراجع الحسابات الخارجي.

9- (دراسة والي ، 2019) بعنوان مدخل مقترح لتحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية :

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية وكل من الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين والتخطيط لأعمال المراجعة الداخلية ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات ، وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين فعالية وظيفة المراجعة الداخلية وكل من المراجع الداخلي ، ودعم الإدارة لوظيفة المراجعة الداخلية ، ونطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية، وجودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية.

وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم العوامل المحددة لكفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية بالبنوك كالكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين، والتخطيط لأعمال المراجعة الداخلية.

تحليل وتقييم الدراسات السابقة: يتضح من استقراء وتحليل الدراسات السابقة، ما يلي:

- 1 - ركزت الدراسات السابقة على جوانب جزئية من حوكمة الشركات مثل لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، ولكنها لم تتناول قواعد وآليات الحوكمة مجتمعة التي يتناولها البحث الحالي.
- 2 - أوضحت بعض الدراسات مدى تأثير الحوكمة على الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية في الشركات المساهمة.

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية ذلك سوف تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها شملت عدة محاور تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر بتطبيق قواعد الحوكمة الداخلية وأثره على جودة القوائم والتقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي لها. مما سبق ، بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية ، إلا أنه قد ندرت الدراسات التي تناولت أثر آليات الحوكمة الداخلية مكتملة على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح وخاصة في البيئة المصرية بحاجة الى مزيد من الدراسة والتحليل.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى محاولة بيان تأثير آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقرير المالي وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: -

- دراسة تأثير وجود لجان المراجعة على جودة التقارير والقوائم المالية ومعدل صافي الربح السنوي.
- دراسة تأثير نظام المراجعة الداخلية الفعال على جودة التقارير والقوائم المالية ومعدل صافي الربح السنوي.
- دراسة تأثير مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة التقارير والقوائم المالية ومعدل صافي الربح السنوي.
- دراسة تأثير الإفصاح والشفافية على جودة التقارير والقوائم المالية ومعدل صافي الربح السنوي.

رابعاً: أهمية الدراسة.

تستمد الدراسة أهميتها الرئيسية من تزايد الاهتمام بجودة البيانات والمعلومات المحاسبية ودورها في تحسين جودة القوائم والتقارير المالية وتفعيل آليات الحوكمة الداخلية كمحدد رئيسي لتحقيق جودة التقارير والقوائم المالية ، وتنقسم أهمية الدراسة إلى:-

أ - الأهمية العلمية:

- إلقاء المزيد من الضوء على آليات الحوكمة الداخلية للشركات في بيئة الأعمال المصرية ومحاولة الاستفادة منها في تطوير مهنة المراجعة وبالتالي تحقيق جودة القوائم والتقارير المالية.
- تزايد الاتجاه نحو الكشف عن آليات وقواعد حاسمة للحد من سياسات التلاعب بالأرباح والتي تساهم في جودة التقارير والقوائم المالية.

ب - الأهمية العملية:

- المساعدة في ضبط أداء الشركات في التأكد من التزامها بمعايير الحوكمة الداخلية.
- اهتمام كافة الهيئات العلمية والمهنية بدورها وليس أدل على ذلك على سبيل المثال من قيام مركز المديرين المصري بإصدار دليل عمل لجان المراجعة في أغسطس 2008.
- التعرف على أهمية آليات الحوكمة الداخلية ودورها في جودة القوائم والتقارير المالية.

خامساً: فروض الدراسة

- انطلاقاً من التساؤلات التي وردت بمشكلة الدراسة، وأهدافها تتطلب التحقق من صحة الفروض التالية:
- أ. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوي.
 - ب. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام للمراجعة الداخلية الفعال ومعدل صافي الربح السنوي.
 - ج. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومعدل صافي الربح السنوي.
 - د. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية ومعدل صافي الربح السنوي.

سادساً: تقسيمات البحث :

سعيًا نحو تحقيق أهداف البحث ، واختبار الفروض واستخلاص النتائج والتوصيات ، سوف يتم تقسيم البحث على النحو التالي :

القسم الأول : الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: الإطار النظري لـ: آليات الحوكمة الداخلية.

القسم الثالث : جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي.

القسم الرابع : الدراسة الميدانية .

القسم الخامس : نتائج الدراسة والتوصيات والدراسات المستقبلية.

القسم الثاني: الإطار النظري لـ: آليات الحوكمة الداخلية

أصبحت الحوكمة من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، فقد بدأ الاهتمام بالحوكمة بعد انهيار شركتي Enron، WorldCom، وأزمة المدخرات في الولايات المتحدة الأمريكية، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات في الدول المتقدمة، مما يدل على عدم تطبيق قواعد الحوكمة، وعلى هذا الأساس فقد أدلت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية اهتماماً متزايداً بموضوع "حداكمة الشركات" أو الحوكمة Corporate Governance (محمد(ب)، 2011، 95-138). وإن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة وبخاصة للشركات المدرجة في الأسواق المالية.

مفهوم حوكمة الشركات:

تجدر الإشارة أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لحوكمة الشركات، إذ تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة: بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (Alamgir) M., 2007). وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" (Freeland, C, 2007). وهناك من يعرفها بأنها: "مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين" (الأهلي المصري، 2003).

ويمكن تعريف آليات حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال" الجزراوي، خضير 2014، 266)، وتتمثل آليات الحوكمة الداخلية للشركات في (لجان المراجعة، نظام للمراجعة الداخلية الفعال، مسنوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية) وسوف نعرض لها كما يلي:

أولاً: لجان المراجعة:

من الآليات التي يمكن أن تضبط جودة التقارير المالية لجان المراجعة، حيث أن تفعيل دورها بالشركة قد يضيف الثقة علي جودة التقارير المالية، ولاشك أن قيام تلك اللجان بمهامها بكفاءة وفاعلية يتطلب ضرورة توافر عدة خصائص بها مثل استقلال لجان المراجعة، والخبرة المالية أو المحاسبية، وحجم هذه اللجان، ودورية اجتماعاتها. وتتمثل مشكلة هذا البحث بشكل رئيسي في إحكام دور لجان المراجعة في ضبط جودة التقارير المالية. (عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد، 2013، 12) ولقد اهتمت وركزت الكثير من البحوث الأكاديمية على لجان المراجعة وكان محور هذا الاهتمام يدور حول خصائص لجان المراجعة لا بد من توافر خصائص محددة في لجان المراجعة لتساهم في تحقيق فاعلية أداء تلك اللجان خاصة عند أداء المهام بشكل كفاء وفعال، وتتمثل الخصائص الواجب توافرها لدى لجان المراجعة فيما يلي: (عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد، 2013، 40-48)

1- استقلال لجان المراجعة: تعد خاصية الاستقلال من أهم الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة نظراً لما تمثله من ركيزة هامة لفاعلية أداء الدور الرقابي للجنة المراجعة. ومن ثم تعتبر هذه الخاصية منطلقاً لنجاح لجنة المراجعة في أداء أدوارها بفاعلية، فهي بإمكانها أن تكون أداة فعالة نظراً لطبيعة تكوينها من أعضاء غير تنفيذيين وتمثل لجنة المراجعة خط الدفاع الأول لمنع وقوع مخالفات الانفراد بالسلطة قبل الإدارة التنفيذية.

2- المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية للجان المراجعة: بعد توافر خاصية الاستقلال يتبعها ويكملها توافر خاصية المعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية لدى لجنة المراجعة بصفة خاصة والخبرة القانونية والخبرة بعمل اللجنة وطبيعة نشاط الشركة بصفة عامة حتى تكون لجنة المراجعة على القدر الكافي من المعرفة والخبرة التي تمكنها من تنفيذ المهام الرقابية والإشرافية الموكلة إليها والتي تتطلب بالطبع توافر تلك المعرفة والخبرة. ولا تقتصر الخبرة المالية والمحاسبية والقانونية اللازمة لتشكيل لجان المراجعة علي السيرة الذاتية لأعضائها بل تمتد أيضاً علي توفير قواعد موضوعية لإدارة مصادر البيانات وقواعد الخبرة سواء المالية أو المحاسبية أو القانونية بما تنطوي عليه من شبكات اتصال محلية وعالمية وأسس

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية للتحديث المستمر ومداخل منطقية متعددة. وعلي لجنة المراجعة اتخاذ العديد من الأساليب التي تمكنها من الحصول على المعلومات الصحيحة في التوقيت المناسب .

3- حجم لجان المراجعة : قد يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة غير كاف لأداء المهام المطلوبة منهم خاصة في الشركات الكبيرة التي تتعدد منتجاتها وعملياتها ومورديها وفروعها ومن ثم يختلف حجم أعضاء لجنة المراجعة من شركة لأخرى . ويجب أن يكون حجم لجنة المراجعة مناسباً وكافياً بشكل يتيح توافر خبرات ومهارات وقيادات باللجنة وتبادل هذه الخبرات ليحقق في النهاية كفاءة وفاعلية لجان المراجعة . ولا بد أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة فردي لحسم مسألة التصويت داخل اللجنة . وأن يكون عدد أعضاء اللجنة مناسباً ليس أقل مما يجب حتى لا يتسبب هذا في عجز لجنة المراجعة عن قيامها بمهامها ، وفي نفس الوقت ليس أكثر مما يجب حتى لا يتسبب في وجود تباين في الآراء وصعوبة التوصل إلى توافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة أو إبداء التوصيات .

4- عدد اجتماعات لجان المراجعة : بعد أن توافر للجنة المراجعة خصائص الاستقلال والخبرة المالية أو المحاسبية وأصبح عدد أعضائها كافي ، لا بد أن تقوم اللجنة بعقد اجتماعات دورية عادة تكون أربعة اجتماعات خلال السنة لتتوافق مع إعداد القوائم المالية الدورية . ويكون إعداد الاجتماعات من مهمة أمانة اللجنة (وتكون ملحقه بأمانة مجلس الإدارة) وفقاً لمهام اللجنة وتوزيعها الزمني واعتمادها من رئيس اللجنة . ويتم تكليف أمين السر للقيام بأعمال أمانة سر اللجنة ليثبت ما دار في اللجنة من مناقشات وما انتهت إليه من توصيات وما اتخذ من إجراءات .

ثانياً: وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية:

● **مفهوم فعالية المراجعة الداخلية :** الفعالية بصفة عامة وصفها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين بأنها " درجة تحقيق الأهداف الموضوعه " ، وعرفها البعض بأنها: قدرة الحصول

على نتائج تتسق مع الأهداف المطلوبة . (والي ، 2019 ، 468)

ويرى الباحث أن فعالية وظيفة المراجعة الداخلية هي أن تكون مخرجات ونتائج المهام والأنشطة التي يمارسها المراجعون الداخليون في مجالات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر محفزة للأهداف المطلوبة وتوقعات أصحاب المصالح ، والوفاء بمتطلبات الأطراف المختلفة المستفيدة من المراجعة الداخلية والمتعلقة بخدمات التأكيد والاستشارات والتوصيات التي تقدمها المراجعة الداخلية فالفعالية ليست أداء الأدوار بالطريقة الصحيحة فقط وإنما أداء الأدوار بالطريقة الصحيحة المحققة للأهداف المرغوبة.

● أهمية فعالية وظيفة المراجعة الداخلية:

تتمثل فعالية وظيفة المراجعة الداخلية فيما يلي (والي ، 2019 ، 468):

أ- يمكن أن تحسن فعالية وظيفة المراجعة الداخلية ثلاث عمليات هامة في المنظمة هي الدافع motivation ، التعليم learning ، عملية إدخال التحسينات process improvements .
ب- أحد أهم عناصر نجاح منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بأنواعها : الهادفة directive ، والممانعة preventive ، والمصححة corrective .

● مؤشرات قياس فعالية المراجعة الداخلية: وقد استخدمت العديد من الدراسات العلمية عدة مؤشرات لقياس فعالية وظيفة المراجعة الداخلية منها ما هو كمي والآخر نوعي (وصفي) .

● امتثال وظيفة المراجعة الداخلية إلى المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

● محددات فعالية المراجعة الداخلية : زاد الاهتمام بمفهوم فعالية المراجعة الداخلية والعوامل المؤثرة فيها وتتمثل فيما يلي(والي ، 2019 ، 469):

1- استقلالية المراجعين الداخليين : أوجدت معايير المراجعة الداخلية أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً أثناء أداء عمله ، وأوضحت الدراسات أنها تزيد من فعالية وظيفة المراجعة الداخلية وتحمي المراجع من التدخل أو الضغط والتهديد ويزيد من الموضوعية في أعمال المراجعة.

2- دعم الإدارة العليا : إن دعم الإدارة لوظيفة المراجعة يعد عاملاً أساسياً في فعالية المراجعة الداخلية ويحد من العديد من المشاكل التي تواجهها وتحد من فاعليتها.

ثالثاً: مسؤوليات مجلس الإدارة: The Responsibilities of the Board

مجلس الإدارة هو المحور الذي تركز عليه حوكمة الشركات الجيدة إذ يوجد في قلب أي نظام من نظم حوكمة الشركات مجلس لإدارة الشركة تكون مهمته توجيه شؤون الشركة والإشراف عليها(الجزراوي

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد السابع العدد الثاني ديسمبر 2020 - 46 -

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية ، خضير، 2014، 266) ، حيث تتمثل مهامه الرئيسية في مراقبة قرارات الإدارة نيابة عن المساهمين والتحقق من صحة المعلومات المعلنة لهم ، أن مجلس الإدارة يعد من أهم الآليات التنظيمية المسؤولة عن مهمة الإشراف والرقابة على أنشطة وعمليات الشركة وإدارة المخاطر المرتبطة بها، وكذلك الإشراف على تصميم وتنفيذ أنظمة كفاء وفعالة للرقابة الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية المنشورة، والتحقق من التزام الشركة بالقوانين والقواعد التنظيمية لها، وذلك لحماية مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى المطالبة بتحسين جودة المعلومات المحاسبية لتعكس حقيقة الأوضاع المالية للشركة لكافة أصحاب المصالح بما قد ينعكس إيجابياً على توقيت نشر التقارير المالية، **ولكن بشرط توافر المقومات التالية** (سليم، 2019 ، 297-299):

- **استقلالية مجلس الإدارة:** وذلك بأن يكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين، مع ضرورة الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام التنفيذي (العضو المنتدب) وذلك حتى لا تركز السلطة وينخفض مستوى الرقابة.

- **كفاءة أعضاء المجلس** وذلك بضرورة توافر خبرات مالية ومحاسبية وخبرات أخرى لأعضاء مجلس الإدارة وذلك حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم ومسئولياتهم بكفاءة وفعالية، ومن ثم الحد من عمليات الغش والتلاعب في القوائم المالية، وبالتالي الحد من عمليات إدارة الأرباح ذات الطابع الانتهازي.

- **حجم المجلس** وذلك باعتباره أداة فعالة لإحكام الرقابة على الإدارة التنفيذية والعضو المنتدب للحد من تركز السلطة، ولكن عند تحديد حجم مجلس الإدارة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ظروف الشركة وطبيعة وحجم نشاطاتها، وطبيعة وحجم المسؤوليات الملقاه على عاتق أعضاء المجلس، والخبرات والمهارات التي يحتاجها المجلس للقيام بواجباته. أشار دليل قواعد ومعايير الحوكمة المصري الصادر في (مارس 2011 م) في الفقرة (4-2-5) على أنه يجب ألا يقل مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء ولم يحدد الحجم الأقصى، كما لم تتفق الدراسات السابقة على الحجم المثالي لمجلس الإدارة.

- **ملكية أعضاء المجلس:** سواء التنفيذيين أو غير التنفيذيين (المستقلين) قد تعد من الآليات الفعالة لانخفاض احتمال انحراف الإدارة عن مصلحة المساهمين وتخفيض السلوك الانتهازي للمديرين بما يؤدي إلى زيادة فعالية مجلس الإدارة في أداء أعماله.

مما سبق يجب على المجلس أن يتعامل بعدالة مع جميع المساهمين، وأن يضمن التوافق مع القوانين والإشراف على متابعة الممارسات التي تتعارض مع مبادئ ومعايير الحوكمة، ومراجعة الأداء وسياسة المخاطر، وضمان نزاهة حسابات الشركة وقوائمها المالية والإشراف على عمليات الإفصاح والشفافية.

رابعاً: الإفصاح والشفافية: Disclosure and Transparency

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.

وكذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه. (أبوحماد، 2009، 22)

وأشارت (Laura. S. 2015) أنه يجب أن تضمن مبادئ حوكمة شركات المساهمة تقديم إفصاحات موثوقة وملائمة وفي توقيت مناسب لكل الأمور الهامة المتعلقة بالشركة ، المتصلة بتأسيس الشركة والوضع المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات المساهمة ونظم الرقابة ، بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة وملكية الأسهم والتصويت وعضوية مجلس الإدارة ومؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومكافآتهم.

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية وينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات. (الجزراوي ، خضير، 2014، ص265)

ومما سبق يتبين وجوب التزام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بتوفير إفصاحات طوعية بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية أو الإلزامية التي تعزز من قواعد الحوكمة ، وذلك على أساس أن الإطار العام للإفصاح الإلزامي يوفر غالباً الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح ، لكن أصحاب المصالح دائماً يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقدير المستقبلي.

القسم الثالث : جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي

جودة التقارير المالية (المفهوم، المؤشرات، الأنواع، دور لجان المراجعة)

أولاً : مفهوم جودة التقارير المالية:

لا يوجد تعريف موحد لجودة التقارير المالية، بل أن البعض استخدم مصطلحات مختلفة للاستدلال على جودة التقارير المالية، فجودة التقارير المالية لن تتحقق إلا إذا أصبحت هذه التقارير قادرة على توفير الحاجات الأساسية من المعلومات للمستخدمين، ولن يتحقق هذا إلا إذا تم التغلب على قيدين أساسيين هما تعدد أساليب القياس وعدم وجود إطار واضح يحكم الإفصاح للتقارير المالية (محمد (ب)، 2011، 218)، وفيما يلي عرض لمفهوم جودة التقارير المالية كما يلي:

وقد عرفت دراسة (Jonas & Blanchet (2000): جودة التقارير المالية بأنها هي المعلومات المالية الكاملة وذات الشفافية حيث لا تهدف الى تضليل المستخدمين-353، 2000، Jeannot , Gregory (363)، كما أشارت دراسة سلامة (2011): الى أن جودة التقارير المالية يقصد بها توافر مجموعة من الخصائص في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وهذه الخصائص ذات فائدة لمستخدمي التقارير(سلامة ، 2011 ، 235-310).

وبناء على ما سبق يرى الباحث ان جودة التقارير المالية لها وجهان، أولهما جودة المعلومات المحاسبية وثانيهما جودة الربح، فالأول يعكس الاطار الخارجي والوصفي لجودة التقارير المالية، والثاني يعكس الاطار الداخلي والكمي لجودة التقارير المالية، أما جودة المعايير وجودة الإفصاح وهذان الوجهان يمكن اعتبارهما وسائل يمكن من خلالهما تحقيق جودة التقارير المالية فلا يترتب بالضرورة على زيادة جودة المعايير زيادة في جودة التقارير المالية، كذلك الأمر بالنسبة الى جودة الإفصاح فقد يتوافر افصاح جيد لكافة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية إلا أنها معلومات لا تتصف بالملاءمة أو التمثيل العادل.

ثانياً: مؤشرات جودة التقارير المالية:

يمكن تقسيم مؤشرات جودة التقارير المالية الى قسمين أساسيين هما: الأول مرتبط بمدى توافر خصائص جودة المعلومات المحاسبية كمؤشر يمكن من خلاله الاستدلال على جودة التقارير المالية، والثاني مرتبط بمحاولات الكثير من الباحثين لإيجاد مؤشرات كمية يمكن من خلالها الاستدلال على جودة محتوى ومضمون التقارير المالية وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

تتضمن الخصائص الوصفية لجودة المعلومات المحاسبية (خليل، 2005، 723 - 782) و(سامي، 2000، 424-455) مجموعتين من الخصائص، هما:

1- الخصائص الأساسية: وتتمثل في خاصيتين الأولى هي الملاءمة (Relevance) والتي تتحقق من خلال توافر القيمة التنبؤية (Predictive value) والقيمة الرقابية (Feedback value) والتوقيت المناسب (Timeliness) والثانية هي المصدقية أو الموثوقية (Reliability) وتتحقق من خلال توافر القابلية للتحقق (Verifiability) والتمثيل العادل (Representational faithfulness) والحيادية (Neutrality).

أ- الملاءمة (Relevance): تُعرف بأنها القدرة على احداث الفارق في القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية، والمعلومات تكون ملائمة عندما يتوافر فيها القيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما، وتكون المعلومات ذات قيمة تنبؤية (Predictive value) عندما تساعد المستخدمين على تقييم التأثيرات المحتملة للصفقات أو الاحداث الماضية والحالية والمستقبلية علي التدفقات النقدية المستقبلية.

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

ب- **التمثيل العادل (Representational faithfulness)**: لكي تكون معلومات التقارير المالية مفيدة يجب أن يتم تمثيل المعلومات ليس فقط بشكل ملائم ولكن بتمثيل عادل ، ويعكس التمثيل العادل ثلاث صفات هي أن تكون المعلومات كاملة وحيادية وخالية من الأخطاء الجوهرية ، وبطبيعة الحال تحقيق هذه الصفات بالكامل يعتبر محال إلا أنه يجب السعي لتحقيق أقصى قدر ممكن من تلك الصفات.

ج- **حيادية المعلومات (Neutrality)**: قد يقصد بها أن تكون المعلومات المالية خالية من التحيز ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة الاختيار أو عرض المعلومات من شأنها التأثير على متخذ القرار للوصول الى قرار معين.

2- **الخصائص الثانوية: وتتمثل في القابلية للمقارنة (Comparability) والقابلية للفهم (Understandability).**

أ- **القابلية للمقارنة (Comparability)** (السعيد وآخرون، 2013، 25-54): يقصد بها تمكين المستخدمين من إجراء المقارنات للمعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركة خلال فترات زمنية مختلفة، وذلك من أجل تحديد الاتجاهات في مركز الشركة المالي وأدائها ، وأيضاً تمكينهم من مقارنة المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركات الأخرى من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية والتغيرات في نسب التحليل المالي، وتتطلب القابلية للمقارنة توافر الاتساق أو الثبات والذي يشير إلى استخدام نفس السياسات والاجراءات المحاسبية من فترة لأخرى داخل الشركة أو خلال نفس الفترة على مستوى أكثر من شركة.

ب- **القابلية للفهم (Understandability)**: المعلومات التي لا يفهمها المستخدمون لن تكون مفيدة حتى لو كانت ذات صلة، فالمعلومات ينبغي ألا يتم استبعادها بسبب أنها قد تكون معقدة أو صعبة الفهم، لذا يتطلب الأمر ضرورة تحسين وتسهيل عرض المعلومات من خلال التصنيف الجيد والعرض بوضوح.

ثالثاً : أنواع جودة التقارير المالية:

يتطلب تحقيق جودة التقارير المالية عن أعمال الشركة تحقيق ثلاثة أنواع (عبيد الله، 2005، 95-96) هي:

أ **جودة صياغة التقرير**: يقصد بها توصيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ، ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح.

ب **جودة محتوى التقرير**: وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية ، ويتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.

ج **جودة عرض التقرير**: وهي سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

رابعاً : دور لجان المراجعة في ضبط جودة التقارير المالية:

لا بد من الاعتماد على لجنة المراجعة لضبط جودة التقارير المالية ، من خلال توافر خاصيتي الاستقلال والخبرة المالية أو المحاسبية لها وأن يكون حجمها مناسباً للقيام بالمهام المكلفة بها وأن تجتمع أربع مرات على الأقل خلال العام . وبعد أن يتوافر بلجنة المراجعة هذه الخصائص يكمل ذلك أن تقوم هذه اللجنة بالمهام الرئيسية المكلفة بها والمتعلقة بكلاً من الرقابة الداخلية والتقارير المالية والمراجعة الداخلية والخارجية .

وبالتالي تقوم لجنة المراجعة بالمساهمة في ضبط جودة التقارير المالية من خلال فاعلية خصائص هذه اللجنة وسيعمل توافر هذه الخصائص بالمستوى المناسب من الفاعلية على توفير القدرات الأساسية لدى اللجنة للقيام بمهامها على نحو كفاء وفعال . ولا بد من التفاعل المستمر بين اللجنة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي والهيئات التنظيمية .

وتساعد لجان المراجعة المستقلة على وجود ثقة في القوائم المالية من خلال توافر الحياد والاستقلال في تشكيلها . ويزيد استقلال لجنة المراجعة من عدم تحيز أعضاء اللجنة سواء في الاتصال مع الأطراف الأخرى أو المناقشات أو إبداء التوصيات . ويحقق استقلال لجنة المراجعة جودة التقارير المالية التي هي هدف أساسي للجنة المراجعة ومحصلة نهائية ناتجة من تفاعل العلاقات بين الأطراف المشتركة في إعداد ومراجعة هذه التقارير (أحمد ، 2006 : 933) .

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

خامساً: مسؤولية مجلس الإدارة تجاه التقارير المالية:

تتمثل في أن يتوفر لديه قدر كبير من المعرفة والخبرة بالأمر المحاسبية والمالية. ولمساعدة المجلس في ذلك تزايد الاعتماد على لجان المراجعة لتتولى تلك المسؤولية. فالشركات التي يتوافر فيها الظروف الموضوعية للخبرة المالية (أجهزة وبرمجيات وخبرة بشرية) تكون جودة التقارير المالية في موقع أفضل (Krishnan&Visvanatha,2007:8) نظراً لفاعلية اللجنة وخبرتها اللازمة لضبط جودة التقارير المالية.

وتتمثل الخبرة اللازمة للجنة المراجعة في : الخبرة بطبيعة نشاط الشركة والصناعة التي تنتمي إليها الشركة ثم الخبرة القانونية من خلال الإلمام والإحاطة بالقوانين المرتبطة بنشاط الشركة ، وأخيراً الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة وكل تلك الخبرات لازمة للجنة المراجعة حتى تتمكن من أداء مهامها.

كما تقوم لجنة المراجعة بالمساهمة في ضبط جودة التقارير المالية من خلال توافر عدد كاف من الأعضاء بما يمكنها من الاضطلاع بمسئولياتها من خلال توفير الموارد الكافية لنظام لجان المراجعة وبما يتناسب مع حجم الشركة وطبيعة المهام المسندة إلى عاتق أعضاء اللجنة . ويراعى أن يكون حجم لجنة المراجعة مرتبط بخاصيتي الاستقلال والخبرة ، كما يجب أن يكون عدد اللجنة فردي لحسم مسألة التصويت داخلها .

وتعمل عدد الاجتماعات الدورية التي تعدها لجنة المراجعة على تحسين عملية التقارير المالية وزيادة فاعليتها في أداء دورها بشرط ألا تكون تلك الاجتماعات شكلية ويتم تفرغها من مضمونها . كما تمثل هذه الاجتماعات وسيلة اتصال مباشرة بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي لمناقشة القضايا الخاصة بالمراجعة وأنها تمثل أيضاً وسيلة للحصول على المعلومات المناسبة المرتبطة بالقضايا المحاسبية الخلاقية بين الإدارة والمراجع الخارجي (حسن أ ، 2009 : 113 - 114) . ويتطلب ضبط جودة التقارير المالية الالتزام المتزايد من قبل لجنة المراجعة بالوقت والجهد : (Engel et al. , 2010) (2 الكافيان لأداء مهامها فيما يتعلق بالتقارير المالية للشركة .

ولا بد أن تعمل لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية من خلال فحص فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، والتأكد من تطبيق القوانين واللوائح المنظمة لعمل الشركة ، ومتابعة عمليات الرقابة الداخلية ، ومدى التزام الإدارة بنظام الرقابة الداخلية ، وتقييم هذا النظام . ويعمل هذا على خلق مناخ الانضباط والرقابة الذي تتخفف معه فرصة الاحتيال : (Turley & Zaman , 2004) (327 . ويمكن أن تؤدي الرقابة الداخلية السينة إلى فرص أكثر للمديرين لتعديل الأرباح المعلنة وارتكاب أخطاء متعمدة وغير متعمدة .

وتعتمد لجنة المراجعة في ضبط جودة التقارير المالية على ما تحصل عليه من بيانات وتقارير مقدمة إليها من الإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي . ومن ثم يتطلب عمل اللجنة إيجاد آلية للحوار المستمر والمنتظم مع الإدارة المالية ومناقشتها في أية تغييرات في السياسات المحاسبية ومع المراجع الداخلي والخارجي للتأكد من سلامة مختلف الإجراءات المطبقة بالشركة والمتصلة بالتقارير المالية . ويجب أن تحصل اللجنة على تقارير مالية واضحة وفي مواعيد ملائمة للتعرف على جودة المعلومات المالية ومدى مطابقتها مع مبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها وفحص هذه التقارير ومناقشتها مع الأطراف المختصة للحصول على إجابات مقنعة لأية تساؤلات تبدو لها أو للقائمين على عمليات المراجعة (عبد الحميد ، 2005 : 178) . وبهذا الشكل تعد لجنة المراجعة حلقة اتصال بين المجموعات المختلفة المهتمة بإعداد التقارير المالية والمراجعة عليها (صليب ، 2004 : 117) .

القسم الرابع : الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الاختبارية، إلى محاولة بيان تأثير آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقرير المالي ومعدل صافي الربح السنوي وذلك من خلال تحقيق الأهداف السابق ذكرها، وتوصيف البيانات الأولية في قائمة الاستقصاء التي اعتمدها الباحث وتوضيح أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في تحليل الاستقصاء وكذلك اختبار مقياس الدراسة بغرض الحصول على النتائج التي توضح مدى صحة

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية أو خطأ فروض الدراسة ، ولتحقيق ذلك الهدف سوف يعتمد الباحث على بعض الأساليب الإحصائية الوصفية وبعض الأساليب الإحصائية الاستدلالية.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من الشركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية، ولها قوائم مالية منشورة على مواقعها الالكترونية أو على موقع بورصة الأوراق المالية المصرية، أو على موقع الهيئة العامة لسوق المال، وذلك عن أعوام 2014م-2017م.

ثانياً : متغيرات الدراسة:

هذه الدراسة بعنوان " أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المساهمة المصرية ". "دراسة اختبارية".

- المتغير المستقل : آليات الحوكمة الداخلية.
- المتغير التابع : جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي.

ثالثاً: أدوات الدراسة :

تم جمع بيانات الدراسة من خلال المقابلات الشخصية لمفردات عينة البحث و تم الاعتماد على المصادر الأولية للبيانات من خلال إعداد قائمة استقصاء وتوزيعها على فئات الدراسة لتقييم أثر مبادئ وآليات الحوكمة على جودة التقارير المالية، ويوضح الجدول التالي ، بيان بقوائم الاستقصاء المسلمة والمرسلة لمفردات عينة البحث والقوائم التي وردت بعد إجابتها والتي أجري عليها التحليل الإحصائي كما بالجدول:

جدول(1) بيان بقوائم الاستقصاء المرسلة والواردة

مفردات العينة	القوائم المسلمة أو المرسلة	القوائم المجاب عنها	العدد	نسبة الردود (%)
طبقاً للمؤهل		بكالوريوس	67	90.5%
		ماجستير	0	0%
		دكتوراه	7	9.5%
		أخري	0	0%
		المجموع: 100	المجموع:	74
طبقاً للوظيفة الحالية		مدير مالي	20	27%
		مراجع	11	14.9%
		محاسب	18	24.3%
		مدير حسابات	22	29.7%
		أخري	3	4.1%
	المجموع: 100	المجموع:	74	100%
طبقاً لسنوات الخبرة		أقل من سنة	7	9.5%
		أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	18	24.3%
		أكثر من 5 وأقل من 10 سنوات	26	35.1%
		أكثر من 15 سنة	23	31.1%
		المجموع: 100	المجموع :	74

رابعاً: معالجة البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

اتبع الباحث الإجراءات التالية بغرض اختبار صحة فروض البحث:

1- تحديد الأوزان النسبية لفئات الإجابات على أسئلة الاستقصاء على النحو الذي كما في الجدول التالي:

جدول (2) يوضح الأوزان النسبية لفئات الإجابات على أسئلة الاستقصاء

نوع الإجابة	غير هام جداً	غير هام	متوسط الأهمية	هام	هام جداً
الوزن النسبي	صفر	1	2	3	4

2- استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لإعطاء صورة عامة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية
3- استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الاستدلالية لتحليل البيانات واختبار الفروض من خلال
البرنامج الإحصائي SPSS وتتمثل فيما يلي:

ب - الأساليب الإحصائية الاستدلالية:

- الهدف من استخدامها هو الوصول للحكم على المجتمع من خلال الحكم على عينة جزئية واحدة ، كما تقدم مجموعة من المعلومات التي تؤثر الوصف المرتبط بالحكم على العينة وأهم الأساليب الاستدلالية المستخدمة:
 - **اختبار فريدمان (الأهمية النسبية) Friedman Test** : اختبار لا معلمي ويستخدم لاختبار درجة التوافق أو الاختلاف بين آراء العينة ككل حول البنود أي اختلاف الأهمية النسبية للعبارات.
 - **الانحدار الخطي**: يقيس شكل العلاقة الخطية بين متغيرين يؤثر أحدهما وهو المتغير المستقل في الأخر وهو المتغير التابع، ويستخدم برنامج SPSS في هذا الاختبار.
 - وكذلك تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي **Stepwise regression** والذي يعتمد على إدخال المتغيرات المؤثرة فقط والأكثر ارتباطاً بالمتغير التابع.
 - **اختبار كروسكال - ويلز**: تحليل التباين لقياس مدى الاتفاق أو الاختلاف في آراء مجموعات العينة المختلفة في كل عبارة أو مشكلة من مشكلات الدراسة. ويستخدم برنامج SPSS في هذا الاختبار.
 - **اختبار "ت" T Test**: اختبار يستخدم في معرفة الفرق المعنوي للوسط الحسابي المحسوب للعينة، من حيث كونه معنوياً أو غير معنوي.
 - **معامل التحديد**: يستخدم معامل التحديد لبيان النسبة المئوية للتفسيرات التي يستطيع تفسيرها المتغير المستقل للمتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، ويرمز له بالرمز R2.
 - **معامل ألفا (كرونباخ)**: يعبر معامل ألفا متوسط المعاملات الناتجة عن تجزئة الاختبار إلي أجزاء بطرق مختلفة ، وبذلك فإنه يمثل معامل الارتباط بين أي جزئين من أجزاء الاختبار، وقد اعتمد الباحث على معامل كرونباخ بهدف دراسة معامل الثبات (درجة الاعتمادية) وذلك على مستوى جميع الأبعاد الخاصة باستمارة الاستقصاء.
 - **معامل الارتباط : Correlation Coefficient** ويستخدم معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط بين متغيرين، وتعبر قيمة هذا المعامل عن قوة العلاقة بين المتغيرين ورغم أنه لا توجد علاقة محددة لوصف درجة العلاقة بين المتغيرين بناء على قيمة معامل الارتباط إلا أنه يمكن استخدام بعض المؤشرات التقريبية للحكم على درجة هذه العلاقة.
- وبرنامج SPSS يعطي قيمة الدلالة P-Value حيث نقوم بمقارنتها بقيمة المعنوية 5% فإذا كانت قيمة الدلالة أصغر من قيمة المعنوية 5% إذا نقبل الفرض القائل بوجود علاقة بين المتغيرين والعكس صحيح.

❖ صلاحية واعتمادية الأدوات المستخدمة في قياس نتائج الدراسة:

قام الباحث بتحديد درجة صلاحية ومدى الاعتماد على الأداة المستخدمة في قياس استجابات مفردات العينة، وذلك باستخدام كل من **معامل الاتساق الداخلي Interconsistency** لقياس درجة مصداقية النتائج المحققة لكل عبارة من عبارات الاستقصاء، والذي يعتمد في المقام الأول على معامل الارتباط، و**معامل كرونباخ ألفا (α): Cronbach's Alpha** لقياس ثبات فقرات وابعد الاستبيان.

أولاً: الصدق الداخلي لمحاوَر الدراسة:

قام الباحث بقياس الارتباط بين عبارات كل بعد مع درجة البعد نفسه لقياس الصدق الداخلي لكل عبارة وكانت النتائج على النحو التالي:

(أ) الصدق الداخلي لعبارات المتغير المستقل (آليات الحوكمة):

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

1- **الصدق الداخلي لعبارات آلية لجان المراجعة**
أكدت نتائج تحليل الارتباط الخاصة ببعء آلية لجان المراجعة كما في الجدول (3)، أكدت على صلاحية جميع العبارات الخاصة بآلية لجان المراجعة، حيث أكدت على ذلك قيم معاملات الارتباط والتي تراوحت بين (0.163: 0.740) وقد جاءت جميعها معنوية عند مستوى 0.05، فيما عدا العبارتين (الاتصال الدائم بالمراجع الخارجي ومراقبة استقلاليته ودراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها) فهما غير معنويتين حيث كانت المعنوية أكبر من 0.05.

جدول (3) نتائج صلاحية واعتمادية عبارات آلية لجان المراجعة

م	عبارات آلية لجان المراجعة	معامل الاتساق الداخلي (معامل الارتباط)	المعنوية
1	تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بالشركة وكذا دراسة التقديرات المحاسبية المطبقة في اعداد القوائم المالية	**0.565	أقل من 0.01
2	مراقبة الوضع المالي للشركة والتحقق من مصداقية القوائم المالية	**0.485	أقل من 0.01
3	متابعة اية تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالي للشركة	**0.740	أقل من 0.01
4	مراجعة نظم الرقابة الداخلية للشركة ووجود اجتماعات دورية مع ادارة المراجعة الداخلية	**0.504	أقل من 0.01
5	مراجعة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية للشركة	**0.584	أقل من 0.01
6	التأكيد على استقلالية لجنة المراجعة عن ادارة الشركة بأن يكون كل اعضائها من أعضاء مجلس الادارة المستقلين	**0.254	أقل من 0.01
7	حماية أصول الشركة عن طريق التعرف على وفهم بيئة المخاطر التي تتعرض لها الشركة	*0.254	أقل من 0.05
8	ضمان تحديد كافة المخاطر التي قد تواجهها الشركة والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها	*0.279	أقل من 0.05
9	الاتصال الدائم بالمراجع الخارجي ومراقبة استقلاليته	0.163	أكبر من 0.05
10	دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية و متابعة ما تم بشأنها	0.176	أكبر من 0.05

** تشير إلي معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

* تشير إلي معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.05

2- **الصدق الداخلي لعبارات آلية المراجعة الداخلية:**
أكدت نتائج تحليل الارتباط الخاصة ببعء آلية المراجعة الداخلية الجدول (4) على صلاحية جميع العبارات الخاصة ببعء آلية المراجعة الداخلية حيث أكدت على ذلك قيم معاملات الارتباط والتي تراوحت بين (0.333: 0.803) وقد جاءت جميعها معنوية عند مستوى 0.01.

جدول (4) نتائج صلاحية واعتمادية عبارات آلية المراجعة الداخلية

م	عبارات آلية المراجعة الداخلية	معامل الاتساق الداخلي (معامل الارتباط)	المعنوية
1	وجود دليل لأداء العمل بقسم المراجعة الداخلية يؤدي الى زيادة جودة عملية المراجعة وينعكس أثره على جودة التقارير المالية	**0.333	أقل من 0.01

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

2	الالتزام بتطبيق الميثاق الاخلاقي ومعايير المراجعة الداخلية الدولية	**0.641	أقل من 0.01
3	مراجعة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة	**0.495	أقل من 0.01
4	تقييم و تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة	**0.573	أقل من 0.01
5	من الأفضل أن تتبع ادارة المراجعة الداخلية لجنة المراجعة	**0.712	أقل من 0.01
6	المراجعة الدورية لمبادئ حوكمة الشركات	**0.803	أقل من 0.01
7	التأكد من التطبيق الصحيح لمعايير المحاسبة الدولية	**0.688	أقل من 0.01
8	يفضل أن يكون المراجع الداخلي على علم بأحدث التطورات في مجال المحاسبة والمراجعة مما يساعده على أداء عمله بكفاءة	**0.713	أقل من 0.01
9	المراجعة المستمرة للتقديرات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية	**0.780	أقل من 0.01

** تشير إلي معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

3- الصدق الداخلي لعبارات آلية مجالس الإدارة:

أكدت نتائج تحليل الارتباط الخاصة ببيد آلية مجالس الإدارة الجدول (5) على صلاحية جميع العبارات الخاصة ببيد آلية مجالس الإدارة حيث أكدت على ذلك قيم معاملات الارتباط والتي تراوحت بين (0.201: 0.769) وقد جاءت جميعها معنوية عند مستوى 0.01، فيما عدا العبارة (من الأفضل الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) فإنها غير معنوية حيث كانت مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

جدول (5) نتائج صلاحية واعتمادية عبارات آلية مجالس الإدارة

م	عبارات آلية مجالس الإدارة	معامل الاتساق الداخلي (معامل الارتباط)	المعنوية
1	أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة المالية أكثر من غيرهم على اكتشاف المخالفات المالية	**0.630	أقل من 0.01
2	من الأفضل الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	0.201	أكبر من 0.01
3	من الأهمية تفعيل سياسة مسانلة مجلس الإدارة داخل الشركة	**0.450	أقل من 0.01
4	يمكن لمجلس الإدارة الاستعانة بخبراء من الخارج	**0.656	أقل من 0.01
5	الشركات التي يكون أغلب اعضاء مجالس ادارتها من خارج الشركة تكون أقل عرضة للتلاعب في بياناتها المالية	**0.621	أقل من 0.01
6	يفضل أن يضم مجلس الإدارة عددا محدودا من الاعضاء متنوعي الخبرة	**0.545	أقل من 0.01
7	يجب على مجلس الإدارة إعداد تقييم سنوي لتحديد الدور الفعال للجان المجلس ومنها لجنة الحوكمة ولجنة المراجعة ولجنة المكافآت	**0.769	أقل من 0.01
8	لا بد أن تكون عملية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة مبنية على اسس واضحة	**0.662	أقل من 0.01

** تشير إلي معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

4- الصدق الداخلي لعبارات آلية الإفصاح والشفافية:

أكدت نتائج تحليل الارتباط الخاصة بآلية الإفصاح والشفافية الجدول (6) على صلاحية جميع العبارات الخاصة بآلية الإفصاح والشفافية حيث أكدت على ذلك قيم معاملات الارتباط والتي تراوحت بين (0.586: 0.842) وقد جاءت جميعها معنوية عند مستوى 0.01.

جدول (6) نتائج صلاحية واعتمادية عبارات آلية الإفصاح والشفافية

م	عبارات آلية الإفصاح والشفافية	معامل الارتباط	المعنوية
1	من الأهمية أن تفصح الشركة عن سياستها وبرامجها تجاه المجتمع والبيئة المحيطة	0.608**	أقل من 0.01
2	من الأفضل الإفصاح عن معلومات عامة حالية ومستقبلية عن الشركة	0.612**	أقل من 0.01
3	يجب أن تفصح الشركة أفصاحا كاملا عن جميع البيانات المالية لها سواء كانت في صلب القوائم المالية أو الايضاحات المتممة لها وفقا للمعايير المحاسبية	0.586**	أقل من 0.01
4	يجب أن تفصح الشركة أفصاحا كاملا عن المعاملات بين الاطراف ذوي العلاقة	0.635**	أقل من 0.01
5	يجب أن تفصح الشركة عن بعض المؤشرات المالية والتي توضح وضع الشركة المالي مثل نسب السيولة والربحية	0.677**	أقل من 0.01
6	يجب على الشركة الإفصاح عن ممارسات الحوكمة التي تتبعها	0.842**	أقل من 0.01
7	يجب على الشركة الإفصاح عن المخاطر التي قد تواجهها في الايضاحات المتممة وكيفية التعامل معها ومدى تأثيرها على المركز المالي للشركة	0.695**	أقل من 0.01
8	يجب على الشركة الإفصاح عن قيمة الحوافز والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة	0.720**	أقل من 0.01
9	يتم الإفصاح عن جودة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية	0.7**	أقل من 0.01

** تشير إلي معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

ثانيا: معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات لأبعاد الدراسة:

قام الباحث بقياس مدى ثبات أبعاد الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ وكانت النتائج كما بالجدول:

جدول (7) معامل ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	البعد
0.721	10	البعد الأول: آلية لجان المراجعة
0.825	9	البعد الثاني: آلية المراجعة الداخلية
0.710	8	البعد الثالث: آلية مجالس الإدارة
0.848	9	البعد الرابع: آلية الإفصاح والشفافية

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لبعد آلية لجان المراجعة فإن معامل ألفا كرونباخ هو ($\alpha = 0.721$) أي أن عبارات آلية لجان المراجعة يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في قياس البعد .
- بالنسبة لبعد آلية المراجعة الداخلية فإن معامل ألفا كرونباخ هو ($\alpha = 0.825$) أي أن عبارات آلية المراجعة الداخلية يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في قياس البعد .

- أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية
- بالنسبة لبعد آلية مجالس الإدارة فإن معامل ألفا كرونباخ هو ($\alpha = 0.710$) أي أن عبارات آلية مجالس الإدارة يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في قياس البعد .
 - بالنسبة لبعد آلية الإفصاح والشفافية فإن معامل ألفا كرونباخ هو ($\alpha = 0.848$) أي أن عبارات آلية الإفصاح والشفافية يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في قياس البعد .
- نستنتج مما سبق أن جميع العبارات يمكن الاعتماد عليها في قياس محاور الدراسة (آليات الحوكمة الداخلية وجودة التقارير المالية) والأبعاد الخاصة بها.
- ❖ الأهمية النسبية لعبارات آليات الحوكمة الداخلية:
قام الباحث بحساب اختبار فريدمان لعبارات كل بعد لقياس الأهمية النسبية لكل عبارة وكانت النتائج كما يلي:

1- الأهمية النسبية لعبارات آلية لجان المراجعة

نتائج الأهمية النسبية الخاصة بـ بعد آلية لجان المراجعة كما في الجدول التالي:

جدول (8) نتائج الأهمية النسبية لعبارات آلية لجان المراجعة

م	عبارات آلية لجان المراجعة	متوسط الرتب	الترتيب	كا	المعنوية
1	تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بالشركة وكذا دراسة التقديرات المحاسبية المطبقة في اعداد القوائم المالية	5.32	7	86.574	0.000
2	مراقبة الوضع المالي للشركة والتحقق من مصداقية القوائم المالية	6.86	1		
3	متابعة اية تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالي للشركة	3.88	10		
4	مراجعة نظم الرقابة الداخلية للشركة ووجود اجتماعات دورية مع ادارة المراجعة الداخلية	5.91	3		
5	مراجعة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية للشركة	5.68	5		
6	التأكيد على استقلالية لجنة المراجعة عن ادارة الشركة بأن يكون كل اعضائها من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	5.58	6		
7	حماية أصول الشركة عن طريق التعرف على وفهم بيئة المخاطر التي تتعرض لها الشركة	4.86	8		
8	ضمان تحديد كافة المخاطر التي قد تواجهها الشركة والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها	4.63	9		
9	الاتصال الدائم بالمراجع الخارجي ومراقبة استقلاليته	5.85	4		
10	دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية و متابعة ما تم بشأنها	6.45	2		

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- مستوى المعنوية لاختبار كا² أقل من 1% مما يؤكد وجود اختلاف في الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات آلية لجان المراجعة من وجهة نظر الباحثين.
- تأتي العبارة (مراقبة الوضع المالي للشركة والتحقق من مصداقية القوائم المالية) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من بين عبارات هذا البعد حيث سجل متوسط الرتب لهذه العبارة 6.86 بينما تأتي العبارة (متابعة اي تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالي للشركة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط رتب 3.88.

2- الأهمية النسبية لعبارات آلية المراجعة الداخلية

ظهرت نتائج تحليل الأهمية النسبية الخاصة بـ بعد آلية المراجعة الداخلية كما في الجدول التالي:

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

جدول (9) نتائج الأهمية النسبية بُعد آلية المراجعة الداخلية

م	عبارات آلية المراجعة الداخلية	متوسط الرتب	الترتيب	كا	المعنوية
1	وجود دليل لأداء العمل يقسم المراجعة الداخلية يؤدي الى زيادة جودة عملية المراجعة وينعكس أثره على جودة التقارير المالية	5.03	5	74.028	0.000
2	الالتزام بتطبيق الميثاق الاخلاقي ومعايير المراجعة الداخلية	4.91	6		
3	مراجعة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة	5.95	2		
4	تقييم و تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة	4.86	7		
5	من الافضل أن تتبع ادارة المراجعة الداخلية لجنة المراجعة	5.14	3.5		
6	المراجعة الدورية لمبادئ حوكمة الشركات	3.65	9		
7	التأكد من التطبيق الصحيح لمعايير المحاسبة الدولية	4.11	8		
8	يفضل أن يكون المراجع الداخلي على علم بأحدث التطورات في مجال المحاسبة والمراجعة مما يساعده على أداء عمله بكفاءة	6.23	1		
9	المراجعة المستمرة للتقديرات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية	5.14	3.5		

ويتضح من الجدول السابق الآتي:

- مستوى المعنوية لاختبار كا² أقل من 1% مما يؤكد وجود اختلاف في الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات آلية المراجعة الداخلية من وجهة نظر المحوثين.
- تأتي العبارة (يفضل أن يكون المراجع الداخلي على علم بأحدث التطورات في مجال المحاسبة والمراجعة مما يساعده على أداء عمله بكفاءة) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من بين عبارات هذا البعد حيث سجل متوسط الرتب لهذه العبارة 6.23 بينما تأتي العبارة (المراجعة الدورية لمبادئ حوكمة الشركات) في المرتبة الأخيرة بمتوسط رتب 3.65

3- الأهمية النسبية لعبارات آلية مجالس الادارة

ظهرت نتائج تحليل الأهمية النسبية الخاصة بـ بعد آلية مجالس الادارة كما في الجدول التالي:

جدول (10) نتائج الأهمية النسبية لعبارات آلية مجالس الادارة

م	عبارات آلية مجالس الادارة	متوسط الرتب	الترتيب	كا	المعنوية
1	أعضاء مجلس الادارة من ذوي الخبرة المالية أكثر من غيرهم على اكتشاف المخالفات المالية	4.87	3	24.760	0.001
2	من الافضل الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب	4.74	4		
3	من الأهمية تفعيل سياسة مسائلة مجلس الادارة داخل الشركة	4.97	1		
4	يمكن لمجلس الادارة الاستعانة بخبراء من الخارج	3.97	7		
5	الشركات التي يكون أغلب اعضاء مجالس ادارتها من خارج الشركة تكون أقل عرضة للتلاعب في بياناتها المالية	3.96	8		
6	يفضل أن يضم مجلس الادارة عددا محدودا من الاعضاء متنوعي الخبرة	4.04	6		

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية

		5	4.54	يجب على مجلس الإدارة إعداد تقييم سنوي لتحديد الدور الفعال للجان المجلس ومنها لجنة الحوكمة ولجنة المراجعة ولجنة المكافآت	7
		2	4.91	لا بد أن تكون عملية الترشيح لعضوية مجلس الإدارة مبنية على أسس واضحة	8

ويتضح من الجدول السابق الآتي:

- مستوى المعنوية لاختبار كا² أقل من 1% مما يؤكد وجود اختلاف في الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات آلية مجالس الإدارة من وجهة نظر المبحوثين.
- تأتي العبارة (من الأهمية تفعيل سياسة مسائلة مجلس الإدارة داخل الشركة) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من بين عبارات هذا البعد حيث سجل متوسط الرتب لهذه العبارة 4.97 بينما تأتي العبارة (الشركات التي يكون أغلب اعضاء مجالس ادارتها من خارج الشركة تكون أقل عرضة للتلاعب في بياناتها المالية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط رتب 3.96

4- الأهمية النسبية لعبارات آلية الإفصاح والشفافية

ظهرت نتائج تحليل الأهمية النسبية الخاصة ببعده آلية الإفصاح والشفافية الجدول

جدول (11) نتائج الأهمية النسبية لعبارات آلية الإفصاح والشفافية

م	عبارات آلية الإفصاح والشفافية	متوسط الرتب	الترتيب	كا ²	المعنوية
1	من الأهمية أن تفصح الشركة عن سياستها وبرامجها تجاه المجتمع والبيئة المحيطة	4.34	8	69.198	0.000
2	من الأفضل الإفصاح عن معلومات عامة حالية ومستقبلية عن الشركة	3.55	9		
3	يجب أن تفصح الشركة افصاحا كاملا عن جميع البيانات المالية لها سواء كانت في صلب القوائم المالية أو الايضاحات المتممة لها وفقا للمعايير المحاسبية	6.11	1		
4	يجب أن تفصح الشركة افصاحا كاملا عن المعاملات بين الاطراف ذوي العلاقة	4.97	5		
5	يجب أن تفصح الشركة عن بعض المؤشرات المالية والتي توضح وضع الشركة المالي مثل نسب السيولة والربحية	5.60	3		
6	يجب على الشركة الإفصاح عن ممارسات الحوكمة التي تتبعها	4.76	6		
7	يجب على الشركة الإفصاح عن المخاطر التي قد تواجهها في الايضاحات المتممة وكيفية التعامل معها ومدى تأثيرها على المركز المالي للشركة	5.05	4		
8	يجب على الشركة الإفصاح عن قيمة الحوافز والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة	4.74	7		
9	يتم الإفصاح عن جودة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية	5.89	2		

ويتضح من الجدول السابق الآتي:

- مستوى المعنوية لاختبار كا² أقل من 1% مما يؤكد وجود اختلاف في الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات آلية الإفصاح والشفافية من وجهة نظر المبحوثين.

- أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية
- تأتى العبارة (يجب أن تفصح الشركة افصاحاً كاملاً عن جميع البيانات المالية لها سواء كانت في صلب القوائم المالية أو الايضاحات المتممة لها وفقاً للمعايير المحاسبية) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من بين عبارات هذا البعد حيث سجل متوسط الرتب لهذه العبارة 3.11 بينما تأتى العبارة (من الأفضل الإفصاح عن معلومات عامة حالية ومستقبلية عن الشركة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط رتب 3.55

القسم الخامس : نتائج الدراسة والتوصيات والدراسات المستقبلية

أولاً: اختبار الفروض وتحليل النتائج:

تتضمن الدراسة أربعة فروض يرى الباحث أن اختبارها يكفي للإجابة على أسئلة البحث وتتمثل فيما يلي:

التحليل الاحصائي للفرض الأول:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوى " .

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (12) تحليل الانحدار لتأثير لجان المراجعة على معدل صافي الربح السنوى

المعاملات	التقدير	قيمة احصاء T	الدلالة	R2	F	الدلالة
لجان المراجعة	0.138	7.58	أقل من 0.01	0.64	57.46	0.000

تؤكد نتائج الجدول على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين بعد لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوى، وذلك بناءً على معنوية اختبار ت حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1% ، كما أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ، وجاءت معاملات الانحدار موجبة أي أنه كلما كانت هناك لجان المراجعة كان لها أثر إيجابي على معدل صافي الربح السنوى. وأخيراً بلغت قيمة معامل التحديد R2 0.64 وهي نسبة عالية مما يشير إلى نسبة التغيرات في المتغير التابع (معدل صافي الربح السنوى) والتي تسببها التغيرات في المتغير المستقل (بعد لجان المراجعة) التي بلغت 64%.

وبناءً على تلك النتائج نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوى.

التحليل الاحصائي للفرض الثاني:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية ومعدل صافي الربح السنوى"

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (13) تحليل الانحدار لتأثير وجود نظام للمراجعة الداخلية الفعال على معدل صافي الربح السنوى

المعاملات	التقدير	قيمة احصاء T	الدلالة	R2	F	الدلالة
وجود نظام للمراجعة الداخلية الفعال	0.143	7.367	أقل من 0.01	0.426	54.27	0.000

تؤكد نتائج الجدول على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعده وجود نظام للمراجعة الداخلية الفعال على معدل صافي الربح السنوى، وذلك بناءً على معنوية اختبار ت حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1%، كما أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ، أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جداً. وجاءت معاملات الانحدار موجبة أي أنه كلما زاد فعالية نظام المراجعة الداخلية كان لها تأثير إيجابي على معدل صافي الربح السنوى. وأخيراً فإن قيمة معامل التحديد R2 بلغت 0.426 ، وهي نسبة عالية مما يشير إلى نسبة التغيرات في المتغير التابع (معدل صافي الربح السنوى) والتي تسببها التغيرات في المتغير المستقل (بعد وجود نظام للمراجعة الداخلية الفعال) التي بلغت 42.6%.

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية وبناءً على تلك النتائج نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية ومعدل صافي الربح السنوي.

التحليل الإحصائي للفرض الثالث:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسئوليات مجلس الإدارة ومعدل صافي الربح السنوي " تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (14) تحليل الانحدار لتأثير مسئوليات مجلس الإدارة على معدل صافي الربح السنوي

المعاملات	التقدير	قيمة احصاء T	الدلالة	R2	F	الدلالة
مسئوليات مجلس الإدارة	0.143	7.416	أقل من 0.01	0.430	54.99	0.000

وأكدت نتائج الجدول على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد مسئوليات مجلس الإدارة على معدل صافي الربح السنوي، وذلك بناءً على معنوية اختبار ت حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1%، كما أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ، وجاءت معاملات الانحدار موجبة ، أي أنه كلما زادت مسئوليات مجلس الإدارة كان لها أثر إيجابي على معدل صافي الربح السنوي.

وأخيراً فإن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.430 وهي نسبة عالية مما يشير إلى نسبة التغيرات في المتغير التابع (معدل صافي الربح السنوي) والتي تسببها التغيرات في المتغير المستقل (مسئوليات مجلس الإدارة) التي بلغت 43%.

وبناءً على تلك النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسئوليات مجلس الإدارة ومعدل صافي الربح السنوي.

التحليل الإحصائي للفرض الرابع:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية ومعدل صافي الربح السنوي " . تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار هذا الفرض وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (15) تحليل الانحدار لتأثير الإفصاح والشفافية على معدل صافي الربح السنوي

المعاملات	التقدير	قيمة احصاء T	الدلالة	R2	F	الدلالة
الإفصاح والشفافية	0.147	7.502	أقل من 0.01	0.435	56.28	0.000

تؤكد نتائج الجدول على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد الإفصاح والشفافية على معدل صافي الربح السنوي، وذلك بناءً على معنوية اختبار ت حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1%، كما أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% ، وجاءت معاملات الانحدار موجبة أي أنه كلما زادت الإفصاح والشفافية كان لها أثر إيجابي على معدل صافي الربح السنوي.

وأخيراً فإن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.435 وهي نسبة عالية مما يشير إلى نسبة التغيرات في المتغير التابع (معدل صافي الربح السنوي) والتي تسببها التغيرات في المتغير المستقل (بعد الإفصاح والشفافية) التي بلغت 43.5%.

وبناءً على تلك النتائج نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية الإفصاح والشفافية ومعدل صافي الربح السنوي.

وبناءً على تلك النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي.

ثانياً: النتائج والتوصيات

1- نتائج الدراسة :

يتناول هذا القسم ملخصاً لتفسير اهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة مع مناقشة تلك النتائج والتفسيرات المقترحة لها في ضوء الدراسة الاختبارية. كما تتناول النتائج العامة للدراسة مع عرض موجز لأهم التوصيات التي يقدمها الباحث في مجال الدراسة بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها.

أ- نتائج تحليل الصدق الداخلي لمحاوير الدراسة :

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية تم استخدام معامل الاتساق الداخلي لقياس درجة مصداقية الصدق الداخلي لعبارات كل بعد من أبعاد الحوكمة مع درجة البعد نفسه ، ويمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

- **بخصوص الصدق الداخلي لعبارات آلية لجان المراجعة** فقد أكدت النتائج على صلاحية معظم العبارات الخاصة بآلية لجان المراجعة ، ويمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في القياس، ويوجد عبارتين فقط لا يتوافر فيهما الصدق الداخلي (الاتصال الدائم بالمراجع الخارجي ومراقبة استقلاليته ودراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها) فهما غير معنويتين حيث كانت المعنوية أكبر من 0.05.
- **بخصوص الصدق الداخلي لعبارات أو عبارات آلية المراجعة الداخلية** فقد أكدت النتائج على صلاحية جميع العبارات الخاصة بآلية لجان المراجعة الداخلية.
- **بخصوص الصدق الداخلي لعبارات أو عبارات آلية مجالس الإدارة** فقد أكدت النتائج على صلاحية معظم عبارات أو العبارات الخاصة بآلية مسؤوليات مجلس الإدارة عدا عبارة واحد فقط (من الأفضل الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) فإنها غير معنوية حيث كانت مستوى المعنوية أكبر من 0.05.
- **بخصوص الصدق الداخلي لعبارات آلية الإفصاح والشفافية** فقد أكدت النتائج على صلاحية معظم العبارات الخاصة بها.

ب- نتائج تحليل الأهمية النسبية لعبارات أبعاد ومحاور الدراسة :

- **بخصوص الأهمية النسبية لعبارات آلية لجان المراجعة** أظهرت النتائج تفاوت الأهمية النسبية لكل منها بالنسبة للمبجوثين ، وقد جاءت عبارة (مراقبة الوضع المالي للشركة والتحقق من مصداقية القوائم المالية) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية ، بينما يأتي البند(متابعة اي تصريحات رسمية تتعلق بالأداء المالي للشركة) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية.
- **بخصوص الأهمية النسبية لعبارات آلية المراجعة الداخلية** أظهرت النتائج تفاوت الأهمية النسبية لكل منها بالنسبة للمبجوثين ، يأتي العبارة (يفضل أن يكون المراجع الداخلي على علم بأحدث التطورات في مجال المحاسبة والمراجعة مما يساعده على أداء عمله بكفاءة) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية ، بينما يأتي العبارة (المراجعة الدورية لمبادئ حوكمة الشركات) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية.
- **بخصوص الأهمية النسبية لعبارات آلية مجالس الإدارة** أظهرت النتائج تفاوت الأهمية النسبية لكل منها بالنسبة للمبجوثين ، يأتي البند(من الأهمية تفعيل سياسة مسائلة مجلس الادارة داخل الشركة) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية ، بينما يأتي العبارة (الشركات التي يكون أغلب اعضاء مجالس ادارتها من خارج الشركة تكون أقل عرضة للتلاعب في بياناتها المالية) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية.
- **بخصوص الأهمية النسبية لعبارات آلية الإفصاح والشفافية** أظهرت النتائج تفاوت الأهمية النسبية لكل منها بالنسبة للمبجوثين ، يأتي العبارة (يجب أن تفصح الشركة افصاحاً كاملاً عن جميع البيانات المالية لها سواء كانت في صلب القوائم المالية أو الايضاحات المتممة لها وفقاً للمعايير المحاسبية) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية ، بينما يأتي العبارة (من الأفضل الإفصاح عن معلومات عامة حالية ومستقبلية عن الشركة) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية.

ج- نتائج تحليلات الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة:

- 1- تبين من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وإجراء اختبار ت أن المتوسط لجميع العبارات لكل آليات الحوكمة أكبر من 3 ، الانحراف المعياري لها

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية جميعاً صغير مما يدل على انخفاض التشتت في إجابات المبحوثين ، كما أن معامل الاختلاف لها أقل من 50% ، وأن مستوى المعنوية نتيجة اختبارات كان أقل من 1%.

2- كما تبين من خلال قياس حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف واختبارات أن متوسط العبارات للمتغير التابع (جودة التقارير المالية)، أيضاً أن المتوسط لجميع العبارات لهذا المتغير أكبر من 3 ، والانحراف المعياري لها صغير ومعامل الاختلاف أقل من 5% ، وأن اختبارات لمستوى المعنوية لجميع العبارات أقل من 1%.

د- تحليل نتائج اختبار فروض الدراسة:

- 1- بخصوص الفرض الأول: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوي." ، فقد تبين من اختباره وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوي، وبناءً عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة ومعدل صافي الربح السنوي."
- 2- بخصوص الفرض الثاني: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية ومعدل صافي الربح السنوي." ، فقد تبين من اختباره وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لآلية نظام المراجعة الداخلية الفعال على معدل صافي الربح السنوي، وبناءً عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية ومعدل صافي الربح السنوي."
- 3- بخصوص الفرض الثالث: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومعدل صافي الربح السنوي." ، فقد تبين من اختباره وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعده مسؤوليات مجلس الإدارة على معدل صافي الربح السنوي، وبناءً عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومعدل صافي الربح السنوي."
- 4- بخصوص الفرض الرابع: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية ومعدل صافي الربح السنوي." ، فقد تبين من اختباره وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعده الإفصاح والشفافية على معدل صافي الربح السنوي، وبناءً عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأنه " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية الإفصاح والشفافية ومعدل صافي الربح السنوي."

ثانياً : توصيات الدراسة :-

بناءً على النتائج السابقة فإن الباحث يقترح التوصيات التالية :

1. ضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في الشركات المساهمة من خلال اختيار أعضاء لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس الإدارات ولهم خبرة محاسبية.
2. ضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به إدارة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة من خلال تدعيم استقلالية إدارة المراجعة الداخلية ووضع نظام فعال للرقابة الداخلية.
3. ضرورة تفعيل سياسة الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة من خلال الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة.
4. إجراء دورات تدريبية للعاملين في القطاع المحاسبي في الشركات المساهمة يكون هدفها تعريف العاملين بالآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية
المراجع :

أولاً: المراجع العربية

1. أبوحماد ، ماجد إسماعيل ، 2009 ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة ، كلية التجارة.
2. أحمد ، زكريا عبده السيد ، 2006 ، " مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في شركات المساهمة المصرية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، السنة 26 ، ع1.
3. البنك الأهلي المصري، 2003 ، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات ، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون.
4. الجزراوي، ابراهيم محمد علي ، خضير ، بشرى فاضل ، 2014، تقويم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية بحث تحليلي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع40.
5. السعيد، معتز أمين ، العيس ، محمد سليم ، الصمادي، محمد نور حسن ، 2013 ، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الخمسون ، يناير.
6. المليجي، هشام حسن عواد ، 2002 ، تقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني - دراسة اختبارية عن القطاع المصرفي ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الثالث والرابع.
7. بن لسود، ياسر عبد الله احمد ، 2015م ، دور آليات حوكمة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، الخرطوم : رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا.
8. حسن ، يوسف صلاح عبد الله ، 2009 ، " محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي " ، مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، السنة الحادية والعشرون ، العدد الأول والثاني ، يناير وأبريل.
9. سامي، مجدي محمد، 2009، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، المجلد السادس والأربعون ، يوليو.
10. سلامة ، صلاح حسن علي، 2011، مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية في الفكر المحاسبي ، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد 2، الجزء 2.
11. سليم، أيمن عطوة عزازي، 2019 ، تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية ، الناشر جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج23، ع1، 2019. على الرابط <http://search.mandumah.com/Record/964358>
12. صالح ، رضا ابراهيم، 2010، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2.
13. صليب ، ليلي عزيز ، 2004 ، " دراسة انتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني.
14. عبد الحميد ، أحمد أشرف ، 2005 ، " إدارة الربحية والدور المحاسبي في حوكمة الشركات " ، المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية - الجزء الثاني ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 8 - 10 سبتمبر.
15. عبد الفتاح ، سعيد توفيق أحمد ، 2013، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية دراسة اختبارية، رسالة ماجستير ، جامعة الزقازيق ، كلية التجارة.
16. عبيد الله ، فايزة محمود محمد، 2005 ، اطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس المتوازن مع دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
17. عفيفي ، هلال عبدالفتاح، 2014، التأثيرات المباشرة والوسيطية بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وسياسة التوزيعات النقدية "دراسة اختبارية على الشركات المصرية " ، كلية

- أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية التجارية ، جامعة الزقازيق ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الثاني ، المجلد السادس والثلاثون ، يوليو .
18. عيسى ، سمير محمد، 2008 ، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، العدد الاول ، المجلد 45.
19. محمد (أ)، أمال إبراهيم ، 2011 ، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة، ع. 1، ج، يناير.
20. محمد (ب)، عبدالرحمن عبدالفتاح، 2011 ، نموذج مقترح لقياس أثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية : دراسة ميدانية، المجلة العلمية: كلية التجارة ، جامعة أسسيوط، ع 50، يونيو 2011. على الرابط-<https://0610gdwzs-1106-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/191373/Description#tabnav>
21. والي ، محمد مختار خالد والي، 2019 ، مدخل مقترح لتحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
22. والي ، محمد مختار خالد والي، 2019 ، مدخل مقترح لتحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة بنها ، ع 4 ، السنة 39، مج 2.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Al Daoud, Khaldoon and Ku Ismail, Ku Nor Izah and Lode, Nor. (2015). The Impact of Internal Corporate Governance on the Timeliness of Financial Reports of Jordanian Firms: Evidence using Audit and Management Report Lags. Mediterranean Journal of Social Sciences. 6. 10.5901/mjss.2015.v6n1p.430. <https://www.mcser.org/journal/index.php/mjss/article/view/5482>
2. Alamgir, M. ,2007, " Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development", a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
3. Engel , E. , Hayes , R. M. and Wang , X. , 2010 , " Audit committee compensation and the demand for monitoring of the financial reporting process " , Journal of Accounting and Economics , 49 (1-2) , February, P.P. 1 – 19
4. Freeland, C,2007, " Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks", paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
5. Gregory J. Jonas and Jeannot Blanchet . 2000, Assessing Quality of Financial Reporting. Accounting Horizons: September Vol. 14, No. 3, pp. 353-363
6. Krishnan , G. V. and Visvanathan , G. , 2007, " Does The Sox Definition of An Accounting Expert Matter ? The Association Between Audit Committee Directors " Accounting Expertise and Accounting Conservatism " , Working Paper Series , Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=866884> , July 29 , P.P. 1– 52 .
7. Laura. S. (2015): "Enterprises families: Pries de participation mangérialles et organisationnelles". Toulouse: Bart & Jones Publisher.
8. Turley , S. ; Zaman , M. , 2004 , " The Corporate Governance Effects of Audit Committees " , Journal of Management and Governance , (8) , P.P. 305 – 332.